

## البحرين تحت المجهر الدولي

يمكن للأمم المتحدة معالجة قضايا حقوق الإنسان بنجاح فقط إذا حصلت على تعاون كامل وصادق من جميع الدول المشاركة في إجراءاتها الوقائية. بين اجتماع هذا الشهر للجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي هيئة مكلفة بمراقبة النتائج التي توصل إليها مجلس حقوق الإنسان ومعالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة بالجمعية العامة، كيف يمكن لدولة مثل البحرين المشاركة في هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة دون أن تتعاون معها فعلياً. فبينما يدعي الوفد البحريني في الجمعية العامة دعمه للرقابة الدولية لحقوق الإنسان، ولكن عدم التزامها بالإجراءات الخاصة للأمم المتحدة يشير إلى أنه ليست لديها نية لاحترام تلك الوعود.

قدم اجتماع اللجنة الثالثة هذا الأسبوع للعديد من الدول الأعضاء منصة لانتقاد الدول المشاركة بغير التزام. حيث لفت الوفد التشيكي الانتباه إلى إلغاء الحكومة البحرينية الزيارة المقررة للسيد خوان منديز، المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وطلب الوفد أيضاً من الحكومة البحرينية "تحسين أوضاع السجون وضمان توفير الرعاية الطبية الكافية للسجناء السيد الدمستاني والدكتور العكري والأستاذ السنكيس". سجنات السلطات البحرينية الدكتور السنكيس وهو أكاديمي وناشط حقوق إنسان في عام 2010، وقد منع من الرعاية الطبية اللازمة لاحقاً، في حين العكري والدمستاني هما من الأطباء الذين عانوا من الاعتقال والتعذيب بعد مساعدة المحتجين المصابين بجروح بالغة خلال احتجاجات الربيع العربي في 2011.

لقد تحول الاهتمام إلى البحرين في وقت لاحق في الاجتماع عندما أوضح المقرر الخاص منديز صعوبات جدولة زيارات مع الحكومات غير المتعاونة، وذلك باستخدام البحرين كمثال. وقد أعربت كل من سويسرا والاتحاد الأوروبي عن القلق إزاء هذه التطورات، داعين الزيارات القطرية للمتابعة اللازمة لعمل المقرر الخاص؛ وقد ذهب وفد الاتحاد الأوروبي إلى أبعد من ذلك بسؤال السيد منديز بتوضيح التداعيات السلبية لهذه الإلغاءات والتأجيلات على قدرته في تنفيذ ولايته.

كمشارك في الحوار التفاعلي، استغل وفد البحرين الفرصة لإعادة تأكيد "حرص [البحرين] الشديد على استمرار التعاون مع مختلف هيئات الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل ومختلف هيئات المعاهدات التي هي طرفاً فيها". ومع ذلك تقرير منظمة أميريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين الذي نشر في فبراير من هذا العام، يضع التزام الحكومة البحرينية بآلية الاستعراض الدوري الشامل موضع تساؤل جدي، كما لم يعط الوفد رداً وافياً للسيد منديز متحدثاً عن صعوبات جدولة زيارة متابعة، وأن أي مواعيد يجب أن تناقش من خلال الآليات الثنائية المناسبة.

حاول الوفد البحريني إنهاء بيانه على الجانب الإيجابي، بإعطاء تفاصيل عن التزامها بالإصلاح في مجال حقوق الإنسان من خلال تسليط الضوء على إنشاء مكتب الأمانة العامة للتظلمات في وزارة الداخلية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. المنظمتين هما بمثابة "آليات وقائية وطنية" لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، بزعم التوافق مع المتطلبات المنصوص عليها في المادة 3 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. صدر تقرير لمنظمة أميريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين في أغسطس بفصل فيه عدم فعالية هذه المؤسسات. ترويجها لهذه المؤسسات، كان يعني به الوفد البحريني بوضوح ترديد تصريحات سويسرا والاتحاد الأوروبي والوفود الأخرى في دعم وتعزيز الالتزامات الدولية في البروتوكول الاختياري. ولكن طالما تعذب وتسجن السلطات البحرينية المحلية سجناء الرأي كالدكتور السنكيس وآخرين، فإن فعالية أي آليات وطنية من قبل حكومة البحرين يكون مصدر اشتباه. إذا كانت جادة حقاً في ممارسة التزامها المعلن للإصلاح في مجال حقوق الإنسان، ينبغي على حكومة البحرين الاستماع لنصيحة وفود سويسرا والاتحاد الأوروبي والتوقيع على البروتوكول الاختياري.

يستمر العمل الدولي للمناصرين لحقوق الإنسان خلال وعلى هامش الاجتماعات الرسمية للجنة الثالثة. أمس، قامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، جنباً إلى جنب مع العديد من البعثات الدائمة ومجموعة من المنظمات غير الحكومية، برعاية حدثاً جانبياً على "دور الطب الجنائي وعلوم الطب في التحقيق ومنع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة"، لإطلاق مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب. تشجع منظمة أميريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين الجميع للتعبير عن القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وخارجها لمتابعة الجهود الهامة والمتطورة لهذه الهيئات الدولية لحقوق الإنسان لرصد الانتهاكات من الدول غير المتوافقة.